التأمين الزراعي في العراق والخدمات الساندة له

سعد عبد الله مصطفى

الملخص

تتعرض المزروعات في العراق إلى أضرار تزيد على ثلث الانتاج الزراعي سنوياً وتتباين الاضرار التي تحدثها الآفات الزراعية مابين (20–60%) تبعاً لنوع المحصول ومنطقة زراعته والمتغيرات البيئية، كما تتعرض الثروة الحيوانية أيضا الى العديد من الإصابات والأمراض بأنواعها وتقدر بين (10–25%) سنوياً. وللحد من الاثار الاقتصادية على المنتجين نتيجة هذه الأضرار ظهرت الحاجة الى التأمين الزراعي والخدمات الساندة له لتقليلها الى أدنى حد ممكن في حالة الحدوث.

تعمل في العراق ثلاث شركات تأمين بموجب قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وهي شركة التأمين الوطنية / شركة عامة، شركة التأمين العراقية العامة ، وشركة اعادة التأمين العراقية العامة، حدد مبلغ التأمين بالشركات المذكورة انفاً بـ (70%) من قيمة الاضرار.

يستنتج من البحث ان خدمات التأمين الزراعي في العراق في مجالات الانتاج الحيواني، السرقة، الحريق، المركبات الزراعية كانت لصالح شركة التأمين الوطنية للسنوات (1991–2002) عدا مجال الانتاج النباتي فلم تكن في صالح الشركة. وكذلك لوحظ انخفاض اعداد العقود مقابل ارتفاع اقيام الاقساط والتعويضات، وهي ناجمة عن التضخم الجامح للاسعار. فالتأمين والخدمات الساندة له في العراق كانت محدودة التأثير، بسبب جملة من المعوقات كتوفر الاحصائيات والمعلومات وتحديد الاخطار وتقلب الاسعار والملاك العامل، ويوصي الباحث استخدام البطاقات الاحصائية وتبني جهاز مركزي للتأمين ونشر الوعي التأميني وترويجه.

المقدمة

العراق كغيره من البلدان النامية تتعرض زراعته الى جملة متغيرات سلبية، اذ تتعرض المزروعات في العراق الى ما يزيد على ثلث الانتاج الزراعي سنوياً الى الضرر والهدر، ويشمل الضرر معظم انتاج المحاصيل في الحالات الوبائية. تتباين الاضرار التي تحدثها الآفات الزراعية مابين (20–60%) تبعاً لنوع المحصول ومنطقة زراعته والمتغيرات البيئية الموسمية ونوع الآفة التي تصيبه (1). كما تتعرض الثروة الحيوانية ايضاً الى العديد من الاصابات الامراض بانواعها وتقدر الاضرار بين (10–25%) سنوياً (2). ولتجنب معظم هذه الاضرار على الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وللحد من أثارها الاقتصادية على الفلاحين والمزارعين فان الأمر يتطلب توفير خدمات التأمين الزراعي بشكل واسع والخدمات الساندة له وذلك لضمان حقوق المنتجين وحماية القطاع الزراعي من التدهور والاستمرار في التطور.

فرضية البحث

رغم توفر خدمات التأمين الزراعي في العراق وتأثيرها الايجابي في التنمية الزراعية، ألا أنها كانت محدودة ودون الطموح وتحتاج إلى كثير من المقومات لاستمرار وتطويره.

هدف البحث

استعراض نشأة وتطور خدمات التأمين الزراعي في العراق مروراً بالوضع الحالي القائم لخدمات التامين الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع بيان أهم الخدمات الفنية الساندة لخدمات التأمين الزراعي وسبل تفعيله.

وزارة الزراعة – بغداد، العراق.

منهجية البحث

اعتمد البحث على جوانب التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات المتحصل من شركة التأمين الوطنية للتوصل إلى هدف البحث.

خدمات التأمين الزراعي في العراق

أن الفكرة الأساسية التي يرتكز عليها نظام التأمين الزراعي هي فكرة التعاون، فتطبيقه يقوم على أساس وجود أشخاص متعددين يشتركون في هدف واحد، هو اتقاء نتائج أخطار متوقعة، فيتقبلون سلفاً وقبل تحقيقها تحمل ما قد يقع منها موزعاً عليهم جميعاً، وبذلك يعملون على اذابة عبء الخطر وتبديد نتائجه (7). أن تطبيق التأمين الزراعي يوفر الحماية المادية (المالية) للمنتجين من الأخطار التي تتعرض لها المزروعات والحيوانات من أمراض وآفات زراعية وظروف جوية غير اعتيادية، وبهذا أصبحت رؤوس الأموال المنقولة في الزراعة مضمونة من مختلف الأخطار والكوارث التي تتعرض لها ، ويمكن تلخص فوائد تطبيق التامين الزراعي في العراق بالنقاط الاتية:

1 – الوقاية والمنع والأمان: لا يعمل التأمين على منع وقوع الخطر بل للحد من الخسارة التي يسببها في حالة وقوعه. وعليه لابد من دراسة مسببات الخطر ووضع الحلول المناسبة لمنع تفاقمه وتقليل الأضرار الى أدنى حد ممكن في حالة وقوع حادث.

2– الادخار: يدخر الافراد احيانا من مدخولاتهم تحسباً للظروف المادية الصعبة. فالتأمين يوفر لهم ضماناً مناسباً في حالة حدوث الاخطار لتعويض الخسائر .

3 – توزيع الخسائر: التأمين هو التعويض عن الخسارة، وتتوزع الاعباء على مجموعة من الناس حيث تصيب كل واحد منهم اجزاء ضئيلة.

4– دعم الاقتصاد الوطني: شركات التامين تجمع اقساط التأمين (رؤوس اموال) وهذه الاموال ينتفع بها الاقتصاد الوطني انتفاعاً كبيراً من خلال الاستثمار في المشاريع وتقديم القروض (4).

المؤسسات القائمة على خدمات التأمين الزراعي في العراق

بلغت الشركات العاملة في مجال التأمين في العراق (21) شركة للمدة المحصورة بين (1958–1964)، ثم تم تأميم الشركات ودمجها بثلاث شركات رئيسية عامة (حكوميه) تختص بالتأمين وتعمل وفق قانون الشركات العامة رقم 99 لسنة 1964، وتعمل حالياً وفق قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 (3) وكالاتي:

1 – شركة التامين الوطنية/شركة عامة: وهي تمارس أعمال التأمين العام (البحري، الحريق، الحوادث، الهندسي، الزراعي، السيارات، حماية الأسرة ومسكنها) لها فروع عديدة في بغداد والمحافظات كافة، يرتبط بالشركة عدد من الوكالات والمكاتب الأهلية.

2 – شركة التامين العراقية العامة: تمارس التامين على الحياة على وجه الخصوص، لها فروع عديدة في بغداد والمحافظات، ويرتبط بالشركة عدد من الوكالات والمكاتب الأهلية.

3 – شركة أعادة التأمين العراقية العامة: تمارس أعادة التامين في داخل العراق وخارجه ولها مكتب اتصال في لندن.

المواد وطرائق البحث

عرفت الفقرة الاولى من المادة (983) من القانون المدني العراقي التامين بانه " عقد به يلتزم المؤمن أن يؤدي الى المؤمن له او الى المستفيد مبلغاً من المال او ايراد او مرتباً أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، وذلك في مقابل اقساط او أية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن" عبدالله وسلامة (5) فالتامين كما هو موضح

عقد، وهو شانه في ذلك شأن بقية العقود، لاينعقد الا بتوفر أركان العقد . فطرفا عقد التامين هما المؤمن والمؤمن عليه، أي هي علاقة بين شركة التامين ومجموعة المؤمن لهم.

خدمات تقدير الانتاج

تعتمد خدمات تقدير الانتاج في العراق على برنامج عمل التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة والمساحة المتضررة والتوزيع الجغرافي للانتاج. تحدد كلف الانتاج على نطاق كل محافظة من المحافظات وكذلك تحديد مواسم الزراعة والحصاد لكل محصول. كما يتم الاستعانة بالبيانات الاحصائية من دائرة الانواء الجوية على مدى السنوات الخمس، وتشمل معدلات سقوط الامطار والحرارة والرطوبة ، وذلك للتعرف على المناطق المشمولة بالتغطية التأمينية. تستأثر المحاصيل الستراتيجية النصيب الأكبر في تقدير الانتاج في مجموعة الانتاج الزراعي الوطني، وهي الحنطة، الشعير، القطن، الذرة الصفراء، الرز، زهرة الشمس، وكذلك ايضاً البساتين. ويحدد مبلغ التأمين بمقدار (70%) من قيمة الغلة الكلية للمحصول، باعتبار الحد الاقصى لما يغطيه التامين، وتحدد مسؤولية الشركة بـ(70%) من قيمة الضرر، ويتحمل المؤمن له نسبة بـ (5%) عن كل مطالبة بالتعويض. وذلك لتحفيز الفلاحين والمزارعين الى بذل الجهود للتقليل من الخسارة قدر الامكان . أما عن تقدير خدمات الانتاج الحيواني فانها تعتمد على طبيعة النشاط الحيواني فبالنسبة للدواجن تعتمد على عدد الحقول، عدد القاعات، المواد المستعملة في بناء الحقول، سعتها الكلية، مدة التربية، كلف الانتاج، نسبة الهلاكات او المرضية، وبالنسبة للمواشي فتعتمد على المأوى والمأكل وإجراءات اللقاحات والأدوية والخدمات البيطرية (6).

خدمات تحرير الخسائر

اعتمدت شركة التأمين الوطنية صيغ عملية في تحرير نسب الخسائر لاحتمالات تحقيق الخطر بالمقارنة مع الخسائر المتحققة فعلاً، فقد اعتمدت على نسبة قيم الانتاج المتضرر للمساحات المتضررة الى قيمة الانتاج الكلي للمساحة المزروعة اساساً للوصول الى نسب الخسارة للمحاصيل الزراعية التي ستشملها التغطية التأمينية (8). الهدف الاول من التأمين هو تعويض الخسائر، لذا من المهم حصر الخسائر بسرعة وعلى المختص بالتقدير وان يبادر بزيارة الموقع ومعاينة المحصول. من المهم التأكد من الخسائر الناشئة عن أسباب يتضمنها عقد التامين، كالتأمين ضد الحريق او السرقة وغيرها من الظروف غير الاعتيادية. وتحرير خسارة الثروة الحيوانية له ظروف التأمين نفسها على الحاصلات الزراعية في معظم الأحوال، كما أن له خصائص بذاتها، ويتطلب دراستها من حيث التصنيف (الأعمار، الأمراض، الولادة).

توفر البيانات والمعلومات الخاصة بالانتاج والاسعار والتكاليف

رغم ان الخطر الزراعي يخضع بالضرورة الى نظرية الاحتمالات، وان حساب هذا الاحتمال يكون بتقديرات ومعطيات احصائية شاملة، الا ان هناك تداخل حقيقي بين العوامل المادية والعوامل المعنوية للخطر الزراعي، ويعزى هذ التداخل الى التقلبات الطبيعية والافات الزراعية والامراض في كثير من جوانبه يجعل أمكانية الحساب والتقدير أمر بالغ الصعوبة بغياب البيانات والمعلومات الخاصة بالإنتاج والأسعار والتكاليف، ولوحظ من خلال المتابعة الميدانية فشل كبير في تقديرات التأمين للاسباب الاتية (9).

1 – ضعف المعلومات المتعلقة بالعمليات الزراعية والخطر الزراعي.
2 – محدودية المناطق المشمولة بالعمليات الزراعية والخطر الزراعي.
3 – انخفاض قسط التأمين لاعتبارات تجارية غير موضوعية.
4 – عدم وضوح الهدف وقبول التأمين دون تقويمها.
5 – عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بالخسائر ضمن تحليل الأخطار.
6 – ضعف الخبرة الوطنية في حساب التقديرات وتحليلها.

النتائج والمناقشة

واقع خدمات تأمين الانتاج النباتي

تلتزم شركة التأمين الوطنية/شركة عامة بتعويض المؤمن له عن الأضرار التي تصيب (غلة) المحصول الزراعي وهي (الحرائق والصواعق، الجفاف في المنطقة الديمية، البرد والحالوب، الانغمار، الفيضان، التجمد وتساقط الثلوج، العواصف، الاجسام المتساقطة من الجو، الآفات الزراعية التي لا يمكن السيطرة عليها بالمكافحة). تتضمن استمارة التأمين النباتي الصادرة عن شركة التأمين الوطنية شروط وفقرات عديدة منها مبلغ التامين، سريان عقد التامين، الاخطار المستثناة، حالات توقف عقد التأمين، اجراءات الكشف، الاخطار بالحادث واخيراً وصف المحاصيل المؤمن عليها (**10**).

يبين الجدول (**1**) يبين أعداد و أقيام عقود التأمين الزراعي في العراق في مجال التأمين النباتي / محاصيل زراعية (الأقساط والتعويضات المدفوعة) من خلال شركة التأمين الوطنية/شركة عامة للسنوات (**1991– 2002**). يلاحظ أن التعويضات المدفوعة خلال المدة المذكورة انفاً كانت (**5.9**) مليار دينار وبعدد (**115**) عقداً تعويضياً في حين ان الأقساط كانت أقل ومقدارها (**5.3**) مليار دينار ، وبعدد (**45**) قسطاً للمدة ذاتها مما دعا الى عزوف الفلاحين وشركة التأمين عن أبرام عقود بعد عام **1997** وأصبحت غير مجزئة لشركة التأمين الوطنية.

جدول **1**: اعداد واقيام التأمين الزراعي في العراق في مجال تأمين الانتاج النباتي (الاقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (**1991–2002**)

الأقساط			التعويضات	
السنوات	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
1991	**7**	**25**	**8**	**54**
1992	**7**	**25**	**1**	**1**
1993	**5**	**55**	**2**	**202**
1994	**5**	**65**	**3**	**220**
1995	**10**	**2071**	**24**	**17**
1996	**11**	**3121**	**30**	**5099**
1997	**–**	**–**	**47**	**365**
1998	**–**	**–**	**–**	**–**
1999	**–**	**–**	**–**	**–**
2000	**–**	**–**	**–**	**–**
2001	**–**	**–**	**–**	**–**
2002	**–**	**–**	**–**	**–**
المجموع	**45**	**5362**	**115**	**5958**

المصدر / شركة التامين الوطنية/ شركة عامة، تقارير قسم التأمين الزراعي للسنوات (**1991–2003**) العراق، بغداد.

واقع خدمات تأمين الإنتاج الحيواني

تشمل خدمات الإنتاج الحيواني تأمين الدواجن، وتأمين المواشي، وتبين استمارة تأمين الدواجن المعتمدة الشروط والاستثناءات، مبلغ التأمين، أسس التعويض وغيرها من الفقرات الموضحة في استمارة طلب تأمين الدواجن والمواشي. جدول (**2**) يبين أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال تأمين الانتاج الحيواني/المواشي والدواجن (الاقساط والتعويضات المدفوعة) من خلال شركة التأمين الوطنية/شركة عامة للسنوات (**1991–2002**). يلاحظ في الجدول ان اجمالي اعداد الاقساط كان (**495**) قسطاً واقيامها كان (**69.5**) مليار دينار للسنوات (**1991–2002**)، في حين كانت التعويضات عدد (**1668**) عقد تعويض وبقيمة مقدارها(**37.5**) مليار دينار للسنوات المذكورة. مما يعني ان الانتاج في مجال الانتاج الحيواني كان لصالح شركة التأمين الوطنية اضافة الى دوره في حماية الانتاج الحيواني. ويلاحظ ايضاً ان اعداد الاقساط تتجه نحو الانخفاض مقابل ارتفاع اقيامها في السنوات المذكورة، ويعزى ذلك الى التضخم الجامح

للاسعار الذي شهده العراق خلال المدة المذكورة وانعكس ذلك على نشاط التأمين الزراعي أسوة بباقي الأنشطة الاقتصادية في العراق، وكذلك الحال بالنسبة للتعويضات حيث يلاحظ انخفاض الاعداد مقابل ازدياد اقيام التعويضات المدفوعة.

جدول 2: اعداد واقيام عقود التامين الزراعي في مجال تأمين الانتاج الحيواني المواشي والدواجن (الاقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (1991-2002)

الاقساط			التعويضات	
السنوات	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
1991	95	588	674	697
1992	57	613	62	409
1993	77	1489	113	882
1994	91	1571	323	1956
1995	31	6361	118	4719
1996	35	6111	187	4610
1997	20	2451	47	1880
1998	30	25019	49	3654
1999	21	13730	39	8790
2000	18	8925	31	5394
2001	14	1835	22	1885
2002	6	893	3	856
المجموع	495	69586	1668	35732

المصدر/ شركة التأمين الوطنية / شركة عامة، تقارير قسم التأمين الزراعي (1991-2003) العراق، بغداد.

واقع خدمات تأمين الحريق

تشمل المنشات والمباني والإنتاج. وتبين استمارة تامين الحريق المعلومات عن وصف المنشأت والانتاج الزراعي معدة لهذا الغرض. جدول (3) يبين اعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال الحريق (الاقساط والتعويضات المدفوعة) من خلال شركة التأمين الوطنية/شركة عامة السنوات (1991-2002)، اذ بلغ اجمالي اعداد الاقساط (2501) قسطاً واقيامها كانت (272.5) مليار دينار للسنوات (1991-2002)، في حين كان عدد عقود التعويضات (364) عقداً، وبقيمة مقدارها (66.7) مليار دينار للسنوات المذكورة. مما يعني ان التأمين الزراعي في مجال الحريق كان لصالح شركة التأمين الوطنية، اضافة الى دوره في حماية الانتاج النباتي والحيواني من الإضرار الناجمة عن الحريق وتعويض الخسائر، ويلاحظ ايضا ان الاعداد متذبذبة وتتجه نحو الانخفاض بالنسبة للاقساط والتعويضات معاً، مقابل ارتفاع اقيام الاقساط والتعويضات في السنوات المذكورة ويعزى للتضخم الجامح للاسعار.

جدول 3: اعداد واقيام عقود التامين الزراعي في مجال تأمين الحريق (الاقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (1991-2002)

الاقساط			التعويضات	
السنوات	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
1991	310	739	70	984
1992	305	1801	51	778
1993	264	2765	72	1741
1994	110	4241	21	626
1995	90	7232	11	2535
1996	38	3121	96	5099
1997	335	13264	14	3809
1998	156	30561	8	8454
1999	132	24731	7	10463
2000	224	48706	3	2633
2001	282	69837	5	13387
2002	255	65577	6	16219
المجموع	2501	272575	364	66728

المصدر/ شركة التأمين الوطنية / شركة عامة، تقارير قسم التأمين الزراعي (1991-2003) العراق، بغداد.

واقع خدمات التامين على السرقة

جدول (4) يبين اعداد واقيام عقود التأمين الزراعي في العراق في مجال السرقة (الاقساط والتعويضات المدفوعة) من خلال شركة التأمين/ شركة عامة للسنوات (1991–2002)، اذ بلغ اجمالي اعداد الاقساط (704) اقساط واقيامها كانت (8.9) مليار دينار للسنوات (1991–2002)، في حين كانت عدد عقود التعويضات (75) عقداً وبقيمة مقدارها (0.815) مليار دينار. مما يعني ان التأمين في مجال السرقة كان لصالح شركة التأمين الوطنية في المجال النقدي، اضافة الى دورها في حماية الانتاج وتعويض الخسائر.

جدول 4: اعداد واقيام عقود التامين الزراعي في مجال السرقة (الاقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (1991–2002)

السنوات	الاقساط		التعويضات	
	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
1991	170	65	20	223
1992	168	134	13	191
1993	91	235	8	114
1994	41	258	3	20
1995	32	827	2	10
1996	35	711	4	15
1997	53	1185	3	2
1998	60	2733	1	1
1999	26	1203	4	25
2000	12	727	10	115
2001	8	205	1	1
2002	8	685	6	98
المجموع	704	8968	75	815

المصدر/ شركة التأمين الوطنية / شركة عامة، تقارير قسم التأمين الزراعي (1991–2003) العراق، بغداد.

واقع خدمات التامين على المركبات الزراعية

يبين جدول (5) اعداد اقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال المركبات الزراعية (الاقساط والتعويضات المدفوعة) من خلال شركة التأمين الوطنية/شركة عامة للسنوات (1991–2002)، اذ أجمالي اعداد الاقساط بلغ (386) قسطاً واقيامها كانت (16.3) مليار دينار للسنوات (1991–2002). في حين بلغ عدد عقود التعويضات (54) عقداً وبقيمة مقدارها (0.683) مليار دينار، مما يعني ان التأمين الزراعي في مجال المركبات الزراعية كان أيضا لصالح شركة التأمين الوطنية أسوة بباقي التأمينات الزراعية الأخرى (الحيواني، السرقة، الحريق).

جدول 5: اعداد واقيام التامين الزراعي في العراق في مجال المركبات الزراعية (الاقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (1991–2002)

السنوات	الاقساط		التعويضات	
	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
1991	8	414	2	20
1992	16	525	2	8
1993	223	744	2	59
1994	25	1913	4	95
1995	22	7799	2	3
1996	38	2931	5	98
1997	7	664	8	114
1998	3	204	1	2
1999	3	49	5	45
2000	7	400	4	37
2001	26	239	10	102
2002	8	421	9	100
المجموع	386	16303	54	683

المصدر/ شركة التأمين الوطنية / شركة عامة، تقارير قسم التأمين الزراعي (1991–2003) العراق، بغداد.

نستنتج مما سبق:–

1 – هيمنة الشركات العامة على سوق التأمين الزراعي في العراق وتوفر بعد عام 1964، حيث تم تأميم الشركات ودمجها وحصرها بثلاث شركات، وهي شركة التامين الوطنية، الشركة العراقية للتأمين، وشركة اعادة التأمين الوطنية العراقية.

2 – تواجه خدمات التامين الزراعي في العراق معوقات عديدة، اهمها يقع في عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية والحيوانية، وعدم دراية الفلاحين والمزارعين بفوائد التامين، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء أضافية واعتمادهم الكبير على الدولة في تدبير المعونات والتسهيلات والمنح، وأخيرا في قلة الخبراء المتخصصين في مجال التأمين الزراعية والممارسة الميدانية في حسب الأقساط والأضرار ثم التعويضات.

3 – واقع خدمات التأمين الزراعي السنوات (1991–2002) في الانتاج الحيواني، السرقة، الحريق، المركبات الزراعية كانت لصالح شركة التامين الوطنية في المجال النقدي عدا مجال الانتاج النباتي كانت في غير صالح الشركة، ويلاحظ أيضا للفترة المذكورة انفاً انخفاض أعداد العقود مقابل ارتفاع أقيام الأقساط والتعويضات وهي ناجمة عن التضخم الجامح للأسعار في العراق.

نوصي بما يلي لغرض تفعيل نشاط التامين الزراعي في العراق:

1– توفير إحصائيات دقيقة عن النشاط النباتي والحيواني والخدمي في العراق، وتشمل المعلومات المتعلقة بها وأنواع الخدمات المقدمة لحمايتها، وتحديد المخاطر والأضرار والخسائر المحتملة بشكل علمي لكل نشاط. واستخدام بطاقات إحصائية لكل محصول ومنطقة زراعية وحقل أنتاجي، وتدون فيها المعلومات وتحديثها بشكل مستمر، وتغذيتها بالمعلومات المستجدة وتأشير المتغيرات عليها، مما يعطي لجهاز التامين الزراعي في العراق القوة والدقة في تحديد المخاطر والتامين عليها وحساب السعر التأميني بشكل دوري وفق المتغيرات التي تحدث على نشاطه العني.

2 – دعم الجهات ذات العلاقة بالتامين الزراعي، ومنح وكلات معتمدة وموثقة تعمل على تفصيل التامين الزراعي في العراق ، ووضع الاسس العلمية في الاكتساب والتسعير وفق تداخل الاخطار وتقلب الاسعار في تحديد الخسارة ، واجراء التعويض عن القيمة الحقيقة للمواد المؤمنة في وقت حصول الحادث والابتعاد عن الارقام التخمينية والعشوائية بقدر الامكان

3 – ترويج انتشار العمل بالتامين الزراعي في العراق من خلال التعاون والتنسيق بين شركات التأمين الوطنية ووزارة الزراعة والدوائر التابعة لها وممثلي الجمعيات والاتحادات والنقابات الفلاحية المحلية من جهة والاتحادات العربية والاقليمية المتخصصة في مجال التأمين الزراعي من جهة اخرى

4 – تبني مقترح طموح بتشكيل جهاز مركزي للتأمين الزراعي وتطوير عمله ليشمل كافة الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية، ويغطي كل الأخطار المحتملة الوقوع وتقديم أقصى حماية ممكنة للقطاع الزراعي، إضافة الى تعديل الشكل القانوني لشركات التأمين الوطنية في العراق وأسلوب أدواتها بما يتفق مع طبيعة النظام الاقتصادي الحالي، والذي يتجه نحو الاقتصاد الحر والانفتاح الاقتصادي وخصخصة الشركات والعامة.

5 – فسح المجال أمام القطاع الخاص بتأسيس شركات تأمين متخصصة في الأنشطة الزراعية وتسهيل عملها في القطاع الزراعي ومنحها التسهيلات والمنح والدعم اللازم لترويج عملها.

المصادر

1– جاسم محمد مرزة ؛ محمد عبد الكريم منهل وسعد عبدالله مصطفى (1990–2002). في التسويق الزراعي في العراق ، دار الابتسام للطباعة، الطبعة الاولى، بغداد، 2003.

2- جاسم محمد مرزة ؛محمد عبد الكريم منهل وسعد عبدالله مصطفى (1990-2002). في التسويق الزراعي في العراق. دار الابتسام للطباعة، الطبعة الاولى، بغداد، 2003.

3- مصطفى سعد عبدالله (2004). دراسة قطرية حول أمكانية توفير خدمات التأمين الزراعي في العراق، وزارة الزراعة – بغداد، العراق.

4- عبد الفالح عبد الباقي (1990). ادارة التأمين. جامعة البصرة- كلية الادارة والاقتصاد – مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر – بغداد، العراق.

5- عبدالله فؤاد وسلامة محمد علي (1987). التأمين الزراعي ،وزارة المالية، مركز التدريب المالي والحسابي ، قطاع التأمين. (دراسة غير منشورة)، بغداد، العراق.

6- عبدالله فؤاد وسلامة محمد علي (1987). التأمين الزراعي، مصدر سابق ص 3-4.

7- شركة التأمين الوطنية (1995). تقرير فصلي يخص التأمين الزراعي (غير منشور) بغداد، العراق.

8- شركة التأمين الوطنية (1995). تقارير فصلية متنوعة، بغداد، العراق.

9- شركة التأمين الوطنية (1995). تقارير فصلية متنوعة، بغداد، العراق.

10- شركة التأمين الوطنية (1995). تقارير فصلية متنوعة، بغداد، العراق.

THE AGRICULTURAL INSURANCE IN IRAQ AND RELATED SERVICES

S. A. Mustafa

ABSTRACT

The third of Agricultural production in Iraq is subjected annually to loss and damages, The crop pests caused 20-60% loss, depending on crop type, locality and environmental factors. Also, the animal resources are subjected annually to both disease and infection at a rate of 10-25%. The importance of agriculture insurance appeared in reducing the economic impact to lowest levels if occurred. According to the general companies law numbered 220in 1997. Three insurance firms are operating in Iraq. Namely, the national insurance company, the general Iraqi insurance company and the reinsurance state company, The insurance assets of these companies were 70% of the loss values.

It can be concluded that the agricultural insurance services in Iraq cover the animal production, theaft, fire, tractors, all were in favour of insurance companies for 1991-2002. On the countrary, the plant production was. Also, It was observed that contract numbers were dropped, while, both payments and compensation values rose. This may due to hyper inflation of prices. The insurance and related services were in fact limited due to several hindrances, such as, lack of statistics data, risk identifications, price fluctuations and working staff.

The investigation recommended employment of statistics cards, adoption of central insurance system and spreading insurance system and spreading insurance concept.

Ministry of Agric. – Baghdad, Iraq.